مكانة البرامج التنموية الجزائرية في الحد من البطالة
دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2012

أ.د.كمال رزيق د.عقون عبد السلام
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة2 جامعة برج بوعريريج

ملخص:

سعت الجزائر من خلال عدة مبادرات إلى التخفيض من معدلات البطالة، بحيث اعتمدت عدة برامج تنموية خماسية، بداية من 2001، وهذا ما ساهم بالطبع في التخفيض من معدلات البطالة. هذه الورقة البحثية تسعى إلى تسليط الضوء على مختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة في الألفية الثالثة وتأثيرها على معدلات البطالة، وبالاعتماد على عدة اختبارات قياسية لدراسة العلاقة التأثيرية بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: البرامج التنموية، البطالة، الانعاش الاقتصادي، التنمية المحلية.

Abstract :

Throughout several initiatives, Algeria have been trying to lower unemployment levels by applying several "five years" development programs since 2001. This has contributed, in fact, to lower the unemployment levels.

This paper tries to shed some light on the different development plans adopter by Algerian government in the third millennium and their impacts on the unemployment levels by using several econometric tests to study the relationship between the two variables.

***Key words**: development programs, unemployment, economic local development back to you*

مقدمـة:

تعتبر البطالة من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية والتي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة . وتعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر، كغيرها من دول العالم، ما زالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

مع مطلع الألفية الحالية ومع ارتفاع أسعار المحروقات، وتراكم احتياطات الصرف عمدت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج التنموية من أجل التخفيف من حدة البطالة، وعليه فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول:

إلى أي مدى ساهمت برامج التنمية التي تبنتها الجزائر في الألفية الحالية في التخفيف من حدة ظاهرة البطالة؟

للإجابة على هذه الإشكالية أنجزنا هذه المداخلة والمتكونة من العناصر التالية:

مقدمة؛
أولا- ماهية التنمية المحلية؛
ثانيا- الجوانب النظرية للبطالة؛
ثالثا- برامج التنمية في الجزائر ما بين 2001 و2013.
رابعا- الدراسة القياسية.

أولا- ماهية التنمية:

1- تعريف التنمية: يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، ولم يستعمل قبل ذلك إلا عبارات للدلالة على حدوث التطور، والذي يشير في كثير من الأحيان إلى التقدم المادي للمجتمعات، أو التقدم الاقتصادي. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الإصلاحات المستخدمة التحديث، أو التصنيع.

وقد برز مفهوم التنمية من مفهوم التقدم، بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينيات القرن الماضي، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية تجاه الديمقراطية. ولاحقا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك:

- التنمية الاقتصادية: والتي تهدف إلى رفع مستوى الدخل القومي، وزيادة الرفاه الاجتماعي؛
- التنمية الثقافية: التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان؛
- التنمية الإجتماعية: التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، كالفرد والجماعة، المؤسسات الإجتماعية المختلفة، الجمعيات..؛
- التنمية الإدارية: والتي تهتم بالإدارة في المنظمات، وسبل تحسين سير عملها، عن طريق ميكانيزمات تسيير جديدة، ناجحة وفعالة؛
- التنمية البيئية: التي تهدف إلى إحداث تغيير في بيئة الإنسان، أو الرقعة الجغرافية لمحيط الإنسان وتنظيمها، دون إحداث أمر قد يلحق باختلالها ونظامها الإيكولوجي.

مما تقدم يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية مجتمعية واعية موجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي – الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقات انتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية – سياسية، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل.

2- شروط تحقيق التنمية: لتحقيق التنمية يجب تفاعل عدة عناصر منها:

أ– دور الدولة (الحكومة): دور الدولة يتمحور حول قيادة عملية التنمية وتنظيمها من خلال وضع القواعد والخطط الاساسية لها والعمل على تحديد طريقها الصحيح ومعالجة المشاكل والعقبات التي تقف في طريقها، يتم ذلك ببناء النوع الجيد من المؤسسات وكذلك تطوير البنى التحتية وتوفير الأمن وتطبيق القانون؛

ب- التصنيع: يعني اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع، مما يؤدي الى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج السائدة، ويحتاج التصنيع السريع الى زيادة حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، لأن زيادة الاستثمار في الصناعة يؤدي الى

ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي، وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني بصورة أكبر من معدلات النمو السكاني. كذلك أن الاستثمار في الصناعة يؤدي الى زيادة قدرة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة؛

جـ- التقدم التكنولوجي: من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية هو تعزيز القاعدة التكنولوجية والتي تعني اعتماد استراتيجية ترمي الى توفير التكنولوجيا الجيدة المناسبة وبتكلفة غير باهضة، مع عدم التفريط بالتكنولوجيا التقليدية التي يمكن تطويرها محلياً بكفاءة، ويجب أختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث ملاءمتها مع المستوى الفني والخبرات التي يمتلكها العاملين لأن اختيار التكنولوجيا المعقدة وذات المستوى العالي سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلدان المصدرة لتلك التكنولوجيا.

د- رفع مستوى التراكم الرأسمالي: يتطلب تحقيق التنمية رفع معدل التراكم الراسمالي، أي توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي توجه لعملية التنمية لكي ينطلق الاقتصاد الوطني في مسار النمو الذاتي، وكذلك لتوفير قاعدة من راس المال الاجتماعي، ويقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي تحقيق معدل نمو للدخل القومي أعلى من معدل نمو السكان، مما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو دخل الفرد بدرجة تسمح بزيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي تحدث اضافة مستمرة للطاقة الانتاجية للمجتمع؛

هـ- ضبط معدل النمو السكاني: تعاني الدول النامية من مشكلة ارتفاع عدد السكان بنسب تفوق نسبة الزيادة في الدخل القومي، وبما أن عملية التنمية تستهدف زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة دخل الفرد فأن تلك الزيادة سوف تتآكل مع استمرار الزيادة في حجم السكان وهذا بدوره يضعف قدرة تلك البلدان على زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل الاستثمارات مما يؤدي الى اعاقة عملية التنمية، يتطلب الأمر اذاً ضبط معدلات الزيادة السكانية بما يتناسب مع الزيادات التدريجية للدخل القومي.

ثانيا- الجوانب النظرية للبطالة:

1- تعريف البطالة: بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية، إلا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.

وجاء في معجم مصطلحات القوى العاملة البطالة هي : عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.

الشخص البطال: هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه ولا يجده.

وطبقاً لهذا المفهوم يكون العاطلون هم الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه، ولكن لا تتوافر لهم فرصة الحصول عليه.

2- قياس البطالة: يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعالياتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرًا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة .يتم أخذ عينة ممثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذاً:

الفئة النشطة = العاملون +العاطلون

يقصد بالعاملين كل من يشتغل عملاً -بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم - مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

- الأفراد دون سن معينة :وهم الأفراد الذين دون السن العمل القانوني وهو 15 إلى 16 سنة، وتختلف من بلد إلى آخر؛
- الأفراد فوق سن معينة :هي سن التقاعد أو المعاش؛
- الأفراد من فئات معينة:
  - الفئات غير القادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرض والعجز وطلبة المدارس؛
  - الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت؛
  - الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك باختيارهم في ظل الأجور السائدة؛
  - الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

3- أسباب البطالة: إن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك المجتمع ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى إنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة الى أخرى فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلاً منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة. ومن الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تزيد من الاستمرار في أعداد العال العاطلين:

- تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العالة حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري؛
- انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية من خلال الشركات الدولية النشاط للاستفادة من العالة الرخيصة في البلاد مما أثر على أوضاع العالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة؛
- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات. وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العالة.

ثالثا- برامج التنمية في الجزائر ما بين 2001 و2012

تبنت الجزائر منذ بداية الألفية الحالية ثلاث برامج لدعم التنمية، والمتمثلة في:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أ- تقديم البرنامج:

لقد حقق إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ 3 في المائة سنويا في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2001، وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1% في عام 2002. وحولت أسعار البترول حالات العجز المالي إلى فوائض كبيرة بحلول عام 2001، وانخفض التضخم من أكثر من 20 % في عام 1994 إلى 1.4 % في عام 2002، وعزمت الحكومة أن تواصل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

فقد بدأت في أفريل عام 2001، مخططا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي، مستخدمة في ذلك عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف، من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو برنامج إنفاق رأسمالي، بإنفاق مبلغ إجمالي 525 مليون دينار جزائري (نحو 13% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000) ليصبح غلافه الإجمالي بعد ذلك 1.216مليار دينار.

ولقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، هذا البرنامج الذي بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات (2001-2004)، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، والتي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

فقد بادرت الدولة إلى اعتماد سياسات تشجيع وتنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات، ورصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة سواء في برنامج الإنعاش الاقتصادي أو من خلال صندوق تشغيل الشباب وغير ذلك.

ب- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد سجل النمو الإقتصادي تحسنا مطردا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة 5 % خلال سنتي 2004 و2005، بالتزامن مع التحكم في التضخم. وتضاعف الناتج الداخلي الخام للبلاد خلال نفس الفترة، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، في حين شهدت المداخيل واستهلاك العائلات زيادة معتبرة.

ولقد رافقت برنامج الإنعاش الاقتصادي آلاف المنجزات لخدمة المواطنين، في مجالات الصحة والمياه والتنمية الريفية وشتى المجالات حيث:

- تم إنجاز ما يقارب 700 مدرسة أساسية، و300 ثانوية، ومضاعفة القدرة الاستقبالية للجامعات؛
- بناء وإصلاح ما يقارب 14000 كلم من الطرقات؛
- بناء 800.000 سكن، وأخيرا وصل نحو 470000 منزل بشبكة التزويد بالغاز، وإدخال الكهرباء إلى قرابة 240.00 منزل في المناطق الريفية؛

جـ-انعكاس البرنامج على نسبة البطالة:

لقد شهدت البطالة أخيرا، بفضل كل ما تم فتحه من ورشات، وإنعاش الاستثمار، وسياسة تشجيع خلق مناصب الشغل بعد الزيادة المطردة التي ما فتئ يشهدها على امتداد عقدين من الزمن، شهد تراجعا هاما خلال السنوات الست الأخيرة، إذ انتقل من نسبة تقارب 30 % إلى ما يعادل 17 .%

2- البرنامج الخماسي التكميلي (برنامج دعم النمو 2005- 2009).

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها، في حدود الإمكانيات المتوفرة.

إن هذا البرنامج سيكلف مبلغا إجماليا بحوالي4.200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة من 2005إلى غاية سنة 2009. وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن، وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق.

أ- المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي: لقد أتى البرنامج التكميلي بعدة مشاريع مدعومة بمخصصات مالية من قبل الدولة، حيث يتطلب إنشائها في الفترة المذكورة سابقا، هذا الأخير الذي أتى على محاور كبرى هي:

المحور الأول: إن نصف هذا المخصص المالي، أي أكثر من 1900 مليار دينار رصد لتحسين ظروف معيشة المواطنين، وسيتم فيه على الخصوص:

- بناء مليون مسكن بقدر 555 مليار دينار؛
- تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، بقدر حوالي 400 مليار دينار؛
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بقدر 85 مليار دينار؛
- توصيل الغاز والكهرباء إلى أكثر من مليون بيت بقدر 65 مليار دينار؛
- تزويد الأهالي بالماء الشروب، وهذا خارج عن كبريات المنشآت الأساسية، بقدر 127 مليار دينار؛
- ترقية التشغيل والتضامن الوطني بقدر 95 مليار دينار، والتي تغطي بناء 15000 محل لفائدة البطالين، عبر سائر بلديات الوطن؛
- تمويل برامج البلدية للتنمية بمبلغ قدره 200 مليار دينار.

أعلن كذلك رئيس الجمهورية في 17 أفريل 2005 أن هذا البرنامج موجه لتحسين التوازن الجهوي، وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، بمبلغ 250 مليار دينار. وسوف يتم مستقبلا إقرار برنامج إضافي لدعم تنمية المناطق الجبلية استجابة لانشغالات مواطني الأرياف.

فمن أجل محو الفوارق الجهوية الحاصلة في البلاد، فقد تم اعتماد كل من برنامجي تنمية الجنوب وبرنامج تنمية الهضاب العليا:

- برنامج تنمية جنوب الجزائر: قد قرر مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي 2006، زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006 إلى 2009، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دينار، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر ويتضمن البرنامج عددا كبيرا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، ومنها 110 مليارات دينار لبناء المنازل و80 مليار دينار لتزويدها بمياه الشرب؛
- برنامج تنمية الهضاب العليا: هو كذلك تضمن العديد من المشاريع،التي تخص العديد من الولايات الداخلية. والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى، وتنمية منطقة الهضاب العليا، من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، بتوسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدينة الأم.، توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي ومحاولة إستصلاح أكبر

قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء.وإنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية، والنوادى الثقافية لترفيه الشباب.

المحور الثاني: رصد قرابة 1700 مليار دينار لتنمية المنشآت القاعدية عبر البلاد، كالآتي:

- 700 مليار دينار لقطاع النقل قصد استكمال كبريات المشاريع الجاري إنجازها، ومباشرة مشاريع جديدة منها تحديث شبكة السكة الحديدية.
- 600 مليار دينار لقطاع الأشغال العمومية، وذلك على الخصوص لاستكمال المشاريع الجارية منها الطريق السيار شرق/غرب، ولمباشرة مشاريع جديدة منها شق وإعادة تأهيل أكثر من 15000 كلم من الطرقات.
- قرابة 400 مليار دينار لكبريات مشاريع الري من سدود ومحولات للمياه.

المحور الثالث: رصد قرابة 350 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد: فمن بين القطاعات التي سيشملها هذا المجهود، ستستفيد الفلاحة والتنمية الريفية من 300 مليار دينار على قدر العناية الخاصة التي أولاها البرنامج لحال أهالي الأرياف، ولإسهام النشاط الفلاحي في خلق الثروة الوطنية.

المحور الرابع: رصد أكثر من 200 مليار دينار لتحديث الخدمة العمومية، موزعة على الخصوص بين العدالة بقدر 34 مليار دينار، ومصالح المالية بقدر 64 مليار دينار، والمجموعات المحلية والأمن الوطني بقدر 65 مليار دينار لإدخال التحديث.

المحور الخامس: إن الجزائر تطلق، خلال هذه الخماسية، برنامجا هاما لتنمية قدراتها من حيث التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، سترصد له الدولة مبلغ 50 مليار دينار. ويرافق هذا البرنامج غير المسبوق تنشيط النمو وتحديث الخدمة العمومية، وكذا تعزيز المنشآت القاعدية، ويضاعف دعم تنمية البلد بالمعرفة والتكنولوجيا. **ب- أهمية وأهداف البرنامج:**

يتم تمويل مجمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية المتوفرة. إن هذا الخيار، من شأنه أن يجنّب الدولة الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية، كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية للبلاد إن هذه المديونية ستعمل الحكومة على تخفيض مستواها من 21 مليار دولار حاليا، إلى حوالي 10 ملايير في نهاية سنة 2009. وعدم اللجوء إلى قروض خارجية إلاّ في حالة قروض امتيازية على مدى جدّ طويل وبشروط مفيدة للغاية، يرافق المجهود التنموي العمومي هذا، إسهام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، الأمر الذي سيمكن من ربح رهانين ويتعلق الأمر بإنشاء مليوني منصب شغل، و100000مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة إلى غاية 2009.

إن البرنامج يوفر حجما هائلا من الفرص والعمل للمؤسسات الوطنية التي عليها أن تسعى إلى الإستفادة منه، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها لكي تستعد إلى منافسة الأجانب بالجزائر وخارجها.

إن الجزائر تشكل اليوم وجهة اقتصادية مفتوحة ومربحة، كما يؤكد ذلك برنامج دعم النمو الذي أعلن عنه بمبلغ يفوق 55 مليار دولار، ويأتي هذا البرنامج لمرافقة عروض الدولة المتعلقة بالخوصصة والشراكة، لما يزيد عن 1000 مؤسسة بأحجام مختلفة، وفي كافة القطاعات ما عدا بعض المؤسسات الاستراتيجية. كما يرافق البرنامج تحديث تسيير الهياكل القاعدية من خلال الامتيازات وعقود التسيير.

إن الإنجازات المسجلة في البرنامج الوطني لدعم النمو الاقتصادي، تتجاوز قدرات المؤسسات الوطنية، وستكون الصفقات مفتوحة على المنافسة التي تفسح المجال حتى للمؤسسات الأجنبية. وهو أمر سيشجع تلك المؤسسات

التي تقبل على مرافقة ما تعرضه من خدمات باستثمارات في الجزائر، بما في ذلك في إطار برامج تحويل المديونية الخارجية المبرمة أو المتوقع إبرامها مع البلدان الصديقة .

إن البرنامج الخماسي لدعم النمو من شأنه، تغذية الأمل في أن تشهد البلاد، بفضله، خلال الأعوام المقبلة، نموا مكثفا وتحسنا محسوسا لظروف معيشة المواطنين، وتراجعا أكبر للبطالة.

إن هذا البرنامج يعد كذلك فرصة أمام الجزائر للمضافرة بين الهمم والطاقات، لتعليم طريق الوصول إلى بناء اقتصاد بديل غير مرهون بالمحروقات. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمواصلة نهضة فلاحتنا أن ترافقها صناعة تحويلية نشطة تكون قادرة على تقليص فاتورة وارداتنا الغذائية، وخلق قدرات للتصدير في ذات الوقت. وعلى العموم جاءت هذه البرنامج بهدف تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي وتحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيا الاتصال، على المستوى الوطني ولتأهيل المناخ الملائم، لخوض زمام الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المستوى الخارجي، ولمجابهة المنافسة في شتى المجالات من جهة، وإرساء سبل التعاون الداخلي والخارجي من جهة ثاني.

3- البرنامج الخماسي 2010-2014:

أ- تقديم البرنامج: يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت وقتذاك.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية من النفقات العمومية 21.214 مليار دينار جزائري (ما يعادل 286 مليار دولار)، وهو ما يشمل شقين اثنين هما"

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).

ب- محاور البرامج: يقسم هذا البرنامج إلى المحاور التالية:

- **الجانب الاجتماعي:** يخصص البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:
  - انجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان لإيواء الطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
  - أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
  - مليوني وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية؛
  - توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
  - تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال انجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وانهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها؛
  - أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

- برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

❋ **المنشآت القاعدية:** يخصص له 40% من البرنامج لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل؛
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإيرادات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛

❋ **تنمية الاقتصاد الوطني**: تخصيص 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية؛
- ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛
- ستعيئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

جـ- تأثير البرنامج على مناصب الشغل:

تشجيع إنشاء مناصب الشغل يستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي .كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

رابعا- الدراسة القياسية:

نحاول من خلال هذا العنصر دراسة العلاقة بين الناتج المحلي كممثل للتنمية والبطالة في الفترة ما بين 2001 و2013، باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، بحيث نختبر السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال الفترة المدروسة عن طريق اختبار التكامل المشترك، وتحديد العلاقة طويلة الأجل باستعمال نموذج متجهات تصحيح الخطأ.

1- نموذج الدراسة: من أجل اختبار تأثير برامج التنمية معبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي $RGDP$ (المتغير المستقل) على معدلات البطالة $UNMP$ (المتغير التابع)، في الأجلين القصير والطويل، تم استعمال بيانات شهرية

للمتغيرين من 2001 إلى 2013، والمتحصل عليها من صندوق النقد الدولي (الاحصائيات الدولية للمالية IFS) وDatabaes، والشكل الموالي يبين التمثيل البياني للسلسلتين:

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لسلسلتين.

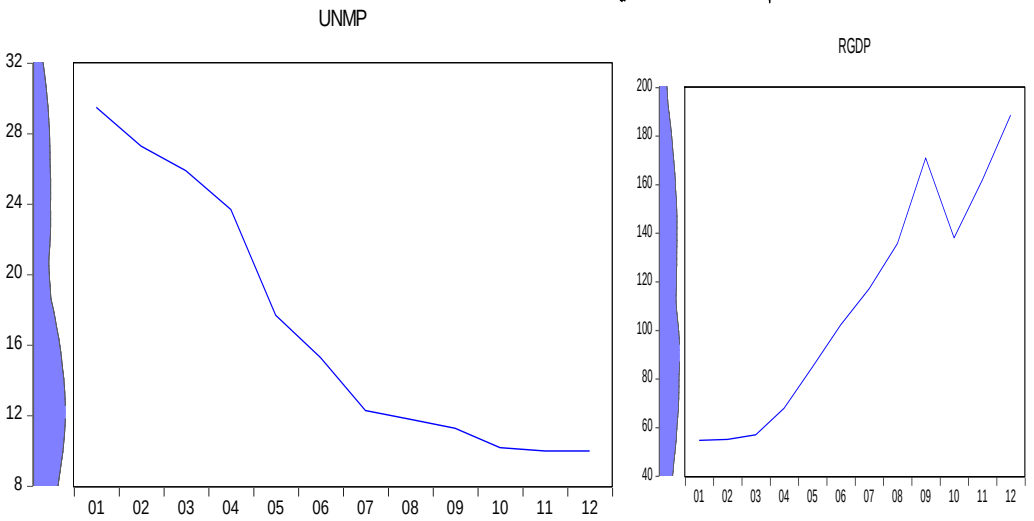

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 07

ويتم تقدير العلاقة السببية بين المتغيرين باستعمال النموذج التالي:

$$UNMP = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i UNMP_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j RGDP_{t-j} + U_t$$

يتم اختبار العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وفق ثلاثة خطوات، أولا تحليل السلاسل الزمنية لتحديد درجة التكامل بين المتغيرين، ثانيا تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل باستخدام التكامل المشترك وثلاثا اختبار وجود علاقة قصيرة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج متجهات تصحيح الخطأ.

2- اختبار استقرار السلسلة (ADF): قبل اختبار العلاقة بين المتغيرين، يجب اجراء اختبار جذر الوحدة، فهناك بعض السلاسل الزمنية تتسم بالاستقرار لعدم احتوائها على جذر الوحدة، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقلال متوسط وتباين المتغير عن الزمن، لهذا تكون العلاقة بين المتغيرات زائفة، وعليه نقوم باختبار وجود جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF).

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار استقرار السلسلتين ADF

			t-Statistic	t %	%	0%
RGDP	Level	Intercept	-0.0366	-4.2000	3.1753	2.7289
		Trend & Intercept	-3.1468	-5.1248	3.9333	3.4200
	1st Difference	Intercept	-3.2126	-4.4205	3.2598	2.7711
		Trend & Intercept	0.4557	-5.8351	4.2465	3.5904
UNMP	Level	Intercept	-2.0027	-4.2000	3.1753	2.7289
		Trend & Intercept	-0.1962	-5.1248	3.9333	3.4200
	1st Difference	Intercept	-1.7863	-4.2970	3.2126	2.7476
		Trend & Intercept	-5.4445	-5.8351	4.2465	3.5904

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 07

من الجدول يتبين أن كل قيم اختبار ADF للسلسلتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%، سواء بوجود قاطع أو بقاطع واتجاه عام، منه السلسلتين تحتوي على جذر الوحدة فهي غير مستقرة. وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

3- اختبار التكامل المشترك: تستعمل هذه الطريقة لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين السلسلتين المدروستين (غير المستقرتين عند المستوى)، وهو يعتمد على اختبار VAR الذي يمكن التعبير عنه بالنموذج التالي:

$$y_t = \mu_t + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \cdots A_p y_{t-p} + Bx_t + \varepsilon_t$$

بحيث: y_t المتغيرات الداخلية؛

x_t المتغيرات الخارجية؛

A_i و B يمثلان على التوالي معاملات y_t و x_t

باعتبار أن:

$$y_{t-1} \equiv y_t - \Delta y_t$$

et

$$y_{t-1} \equiv y_{t-1} - (\Delta y_{t-1} + \Delta y_{t-2} + \cdots + \Delta y_{t-i-1}$$

إذا يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \mu_t + \Pi y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + Bx_t + \varepsilon_t$$

بحيث:

$$\Gamma_k = -\sum_{i=k}^{p} A_i \Pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$$ et

إذا كانت r رتبة المصفوفة Π، فإن السلسلتين متكاملتين إذا كانت 0<r<n. في هذه الحالة وباعتبار أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى يمكن تعويض Π بـ $\alpha\beta'$ يمكن كتابة النموذج في شكل اختبار VECM، كما يلي:

$$\Delta y_t = \mu_t + \alpha\beta' y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + Bx_t + \varepsilon_t$$

بحيث α تمثل شعاع المعاملات المعدلة، و β شعاع معاملات التكامل المشترك.

نتائج الاختبار مبوبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك.

		Eigen -value	Trace Statistic	Critical Value*	P rob*
Intercept (no trend)	N one	0,114 2	,348061	15,4947	0 ,1910
	A t most 1	0,012 1	,03694	3,8414	0 ,3085
		Eigen -value	Max-Eigen Statistic	Critical Value*	P rob*
	N one	0,114 2	,311151	14,2646	0 ,1923
	A t most 1	0,012 1	,03694	3,8414	0 ,3085
Intercept and trend		Eigen -value	Trace Statistic	Critical Value*	P rob*
	N one	0,139 6	6,69192	25,8721	0 ,4383
	A t most 1	0,044 9	3,90991	12,5179	0 ,7551
		Eigen -value	Max-Eigen Statistic	Critical Value*	P rob*
	N one	0,139 6	,781991	19,3870	0 ,3460
	A t most 1	0,044 9	3,90991	12,5179	0 ,7551

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج E-views7

النتائج الموبة في الجدول تبين أن القيم الحرجة لاختبارات الأثر أصغر من اختبارات الأثر في كل الحالات، مما يعني وجود تكامل مشترك بين السلسلتين في الأمد الطويل، وهذا يعني أن السلسلتين لا تبتعدان عن بعضها وبذلك فهما تبديان سلوكا مشابها، وبذلك نستنتج وجود علاقة تأثير بين السلسلتين.

4- اختبار السببية لجرانجر(T Granger): توصلنا في العنصر السابق إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأمد الطويل، أي هناك تزامن في التغير بين السلسلتين، وعليه نحاول اختبار أن يكون تغير سلسلة سببها السلسلة الأخرى، يدرس هذا الاختبار إمكانية أن يكون الانخفاض في معدلات البطالة سببه الارتفاع في الناتج المحلي الخام الحقيقي، وهو يتبع النموذج التالي:

$$x_t = a_0 + \sum_{i=1}^{\infty} a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{\infty} \beta_j y_{t-i} + \varepsilon_t$$

النموذج يختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0: Y لا يتسبب في X إذا كان $\beta_j = 0$

H_1: Y يتسبب في X إذا كان $\beta_j \neq 0$

هذا الاختبار يتبع قانون فيشر.

الجدول رقم (4):نتائج اختبار لجرانجر.

	F-Statistic	Prob*	Causality
RGDP does not Granger Cause UNMP	0.27512	0.7703	Yes

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج E-Views 7.

من الجدول يتبين أن قيمة فيشر أقل من احتمالها وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة سببية بين المتغيرين.

منه نستنتج أن الناتج المحلي الخام الحقيقي هو الذي أدى انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة. وعليه يمكن القول أن الحكومة نجحت إلى حد ما في التخفيف من حدة البطالة باعتمادها على خطط تنموية عديدة، بالرغم من أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام يعتمد على أسعار المحروقات، التي تتأثر بالتغيرات الدولية، والذي لاحظناه خلال الأزمة المالية الأخيرة.

الخاتمة:

تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، آخذة حيزًا كبيرًا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها. من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على اشكالية العلاقة بين التنمية والبطالة وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة.

حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها إصلاحات اقتصادية بتبنيها لمجموعة من البرامج التنموية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة.

قائمة المراجع:

1. صابر خوري، التنمية بين الأمس والغد. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1991.
2. عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1977.
3. جواد هاشم، العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية، دراسة منشورة في مجلة النفط والتنمية، 1980.
4. حميد الصباخي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، السلسلة الاقتصادية، الطبعة الثانية 1983.
5. أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم :المقولات النظرية و مناهج السياسة، الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
6. علي عبد الوهاب نجار، البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها :دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
7. لخضر عزي، قراءة وعرض لكتاب مصطفى مقيدش، (الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد)، مجلة دراسات اقتصادية العدد-9 جويلية2007 .
8. Rapport du FMI sur l'Algérie n°11-39 du mois de mars 2011, (Panel 1.Algérie. Principaux indicateurs économique.